الساحل: البعد الاستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي

الأستاذ : بوازديـــــة جمـــــال

جامعة الجزائر 3

Résumé :

Les retombes des révolutions arabes ont eu des répercutions sur le conflit libyen qui a servi aux terroristes locaux de se doter d'un arsenal de guerre très impressionnant pour se redéployer à travers les pays du Maghreb dans une première phase et mettra à la disposition des sanguinaires de la Qaida au nord du Mali leur part du cadeau dans une deuxième phase, avant de passe à des actions d'envergure entre les deux régions (Sahel et le Maghreb), mais devant l'intervention des troupes françaises, leur stratégie qui était sur le point de leur réussir au sahel à été orienté vers le Maghreb (tentative de prise d'otages du site gazier d'Ain-Aménas).

Cette situation de déstabilisation, à amener l'ensemble des pays du Maghreb à renforcer le dispositif de sécurité des frontières pour faire barrière à la menace terroristes le long de la frontière (AQMI, ennemi commun à éradiquer).

Toujours dans ce cadre, le renforcement de la coopération sécuritaire est devenu plus que nécessaire pour combattre efficacement ce phénomène, selon l'allocution du Ministre Mourad Medelci , lors de l'ouverture de la 31° session du conseil des Ministres des Affaires étrangères des pays de l'union du Maghreb, tenue à Rabat le 05.05.2013.

مقدمـــــة :

يعتبر إقليم الساحل بخصوصياته وتناقضاته وصراعاته من الناحية الجيو إستراتيجية خط واصل بين البحر الابيض المتوسط وإفريقيا [1] و هذا ما جعله يواجه تحديات تتجاوز في خطورتها حدود الدول فالتحولات الدراماتيكية التي تعيشها منطقة الساحل من تناحر على السلطة، إزمة مالية خانقة وأخيرا إضطرابات أمنية متعددة الاطراف، كل هذه العوامل مجتمعة جعلت من المنطقة البداية لتشكيل طريق سلفي طويل المدى هدفه "تكوين إمارة إسلامية" بزعامة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يمتد نفوذها من نيجيريا حتى مالي، مرورا بالنيجر، هذا التخوف اعتبره الكثير من المحللين إحدى أهم المبررات التي عجلت بالتدخل العسكري بعد أن توجهت أغلبية الدول الإفريقية نحو هذا القرار المفاجئ لقطع الطريق أمام دعاة الجهاد.

يأتي هذا البحث للإجابة على إشكالية علمية واضحة: ما مدى تأثير غياب تصور أو إطار قانوني إقليمي على التعاون الجهوي في مكافحة الجريمة العابرة للقارات؟

الإجابة ستكون من خلال الأسئلة الجزئية التالية:

- **ما هو التصور الأمثل لسياسة أمنية موحدة ؟**
- **هل خاصية الظاهرة الارهابية تأثر على وضع خاصية لمكافحته ؟**
- **ما هي المشاكل التي تنجر عن عدم الاتفاق؟**

أولا : الاطار المفاهيمي للإزمة الماليـــــــة

وحتى تتضح الرؤية للقارئ لفهم مئلات هذه الازمة و خطورتها على المنطقة المغاربية في ضل غياب تصور مشترك لمكافحة الارهاب، فإننا إرتأينا نطرح الموضوع من الزوايا الآتية:

1**.الزاوية السياسية:** التناحر على السلطة على مدى السنوات الماضية جعل من الانقلابات إحدى وسائل التحكيم المشروعة لفض النزاع بين شريكين في الحكم مما ينتج عنه إضطرابات أمنية لا تخدم مصلحة أي من الطرفين كما يمكن أن تعصف بمستقبل البلاد، و هذا هو حال دولة مالي، بعد لانقلاب على نظام الرئيس امادو توماني توري في مارس 2012، الذي فتح الباب على مصرعيه لظهور حركات التمرد و الحركات المسلحة، ومنذ تلك الفترة أصبحت المنطقة محجا لكل المتناقضات، بين مطالب بالاستقلال، وتاجر مخدرات.

مشكلة الطوارق، تعتبر من أهم المشاكل السياسية التي ساهمت في تطور الازمة، فتمرد هذه الفئة من الشعب على السلطة لها إمتداد الاتاريخي، ففي سنة 1958 صوت الطوارق بالإنضمام إلى مالي و النيجر حتى لا تقسم الصحراء و تصان حقوقهم في التعايش مع الافارقة و تحفظ عاداتهم و تحترم عقيدتهم الاسلامية، لكن ما إن إستقلت المالي سنة 1963، حتى أنقض أول رئيس موبيدو كيتا وعود الحكومة مما دفع بهم إلى تكوين حركات تمرد و الدخول في معارضة مسلحة مع النظام لغاية 2011 تاريخ إنشاء الحركة الوطنية لتحرير الازاواد [2]

هذه الحركة إستطاعت في وقت قصير أن تكسب تعاطف قبائل الشمال وزعماء حركات إنفصالية (حركة أنصار الدين) و كذا حركات مسلحة (القاعدة وحركة التوحيد) و بعد طرد الجيش المالي أعلنت ستقلال إقليم الأزواد الذي يشمل مدينتي طومبوقتو، كيدال و غاو.

ما يعاب على حركة الازاواد أن تحالفها مع الحركات المسلحة أسأ كثيرا إلى مطلبها الشرعي(الانفصال أو الاستقلال) بعد ما سجلت العديد من الانزلاقات الامنية في المنطقة (خطف الديبلوماسيين الجزائريين، التنكيل بالمقدسات، خطف السواح، القتل، النزوح..إلخ)، و هذا ما عجل بعدم قبولها على طاولة التفاوض من طرف الحكومة المركزية المؤقتة.

الازمة الليبية، لعبت دورا هام مما زاد في تعقيد الامور بالنسبة للحكومة المركزية للتحكم في الاوضاع، و ذلك بعد عودة الالاف من الثوار الطوارق و تدفق كميات هائلة من الاسلحة المتطورة مما ساعد على تقوية القدرات القتالية للمعارضة في حركة الازاواد و الحركات المسلحة.

عدم وضوح الرؤية إقليميا ودوليا للتعاطي مع الأزمة الأمنية، فهناك من كان يفضل الحل الدبلوماسي السلمي لاحتواء الأزمة وهناك من كان يريد التدخل العسكري وهو الموقف الغالب الذي جسدته فرنسا بتدخلها بحجة طلب الرئيس المالي للمساعدة.

تغليب لغة السلاح على لغة الحوار بين الفرقاء، داخل أجهزة الدولة، فبعد الاقتتال بين أفراد الجيش و المناصرين للرئيس المخلوع، إنتقلت العدوى هذه المرة بين السلطة و حركة الأزواد.

2**الزاوية الأمنية:** أخطر ما أفرزته الاوضاع في مالي هو إنسداد كل سبل الحوار والتفاوض و فتح مجال المواجهة المسلحة التي كان الرابح الكبير فيها هو الحركات المسلحة و على رأسها القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي فبعد التموقع بدأت في استعراض العضلات والتصعيد من نشاطها، النهب و القتل وخطف السواح وطلب الفدية لشراء ما يلزمها من معدات وأسلحة،..إلخ [3]

كما قامت بربط علاقات مع الحركات المسلحة الاخرى الناشطة في منطقة الساحل (بوكو حراو، الشبيبة الصومالية، حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا) وكذلك جماعات التهريب و الجريمة المنظمة، مما أدخل كل المنطقة في حالة خوف عجل بتحرك المجتمع الدولي لطرح القضية هذه المرة من باب المساس بالامن و السلم العالميين [4]

غياب الدولة ساهم في تفعيل دور الارهابيين لكسب السكان و ذلك من خلال التكفل بمشاكلهم اليومية مستغلين فيلك الفقر والتغيرات المناخية والنمو السكاني و صعوبة المعيشة، كما لعبت الارتباطات بين الأهالي (العرق والدين) حلقة وصل لتوسيع ونقل الفكر الجهادي وتجنيد أكثر عدد ممكن من الافراد

بارونات الجريمة المنظمة (مهربي المخدرات، الأسلحة، الهجرة الغير شرعية والبضاعة)، حولوا منطقة الساحا إلى منطقة محررة لتجارة و تبادل المحرمات بعدما وجدوا في الجماعات الإرهابية، الوسيلة الأمثل لتأمين الممرات من أفريقيا باتجاه أوروبا مرورا بالمغرب العربي أو العكس، لدرجة أن الساحل أصبح يمثل الفضاء الأمثل لتجارة تدر أرباح على أشخاص يستطيعون بها فعل كل شيء حتى شراء ذمم أصحاب القرار.

3**الزاوية الاقتصادية:** الثروات الباطنية التي تزخر بها المنطقة من ملح، الذهب، البترول، الغاز، الفوسفات، النحاس واليورانيوم فتح باب المنافسة أمام الدول الغربية (الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، الصين، كندا و فرنسا) التي أرادت لعب دور المنقض من أجل استغلال هذه الخيرات، فلكن فرنسا التي لا تريد أن تفقد نفوذها سارعت للتدخل قبل غيرها لاستنزاف هذه الخيرات وحماية مصالحها المهددة و غلق باب المنافسة.

لكن التدخل لم يأتي من عدم بل يبرره التحرك السريع الدول التي لها حساسيات جيو إستراتيجية لفرض تدخل هيئة الأمم على اعتبار أن التهديد الأمني لا يشكل تهديدا داخليا (منطقة الساحل) وانما أصبح تهديدا عالمي، وأمام الضغوط قرر مجلس الامن إصدار لائحتين 2071-2085، كانت كافيتين لفرنسا الاستعمارية لدخول المنطقة تحت غطاء مكافحة الإرهاب من جهة واستجابة لطلب المساعدة المقدم من السلطات المالية [5]

فإن كانت التداعيات الأمنية هي من فتح الباب أمام تدخل فرنسا في مالي، فإن التدخل في حد ذاته فتح الباب أمام القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لفتح النار على فرنسا والدول المناصرة لها في حربها الصليبية ضد المسلمين في مالي [6] الإضافة فقد دعى يوم 25 أفريل أبو عبيدة يوسف العنابي رئيس مجلس نبلاء القاعدة " المسلمين في العالم أجمع على ضرب مصالح فرنسا في العالم"، هذا التهديد أخذ مأخذ الجد من طرف السلطات الفرنسية في تصريح أدلى به الرئيس الفرنسي وتوعد ملاحقة القاعدة أينما كانوا *

ثانيا: موقف الدول المغاربية من الازمة المالية

تباينت المواقف بين مؤيد للمواجهة العسكرية للقضاء على هذه الظاهرة الهدامة من باب رفض العنف مع التأكيد على الوحدة الترابية لدولة مالي، أما الرأي الرافض للتدخل العسكري فإنه يرى أن هذه الطريقة سوف تعقد الأمور وتعطي حجة للجماعات المسلحة لتجنيد أكبر عدد من رافضي فكرة الاستعمار الجديد فيما برز رأي ثالث فضل طرح القضية لهيئة الأمم المتحدة المسؤول المباشر على استتباب الأمن والسلم العالميين .

- المملكة المغربية:

من الوهلة الأولى نددت بالانقلاب الذي طال الرجل الأول في البلاد توماني توري، كما دعت الأطراف المتصارعة الانقلابيين والمعارضة إلى العودة إلى طاولة الحوار وعدم الجر بالبلاد في دوامة سوف تأتي على الأخضر واليابس، خاصة بعد ظهور الجماعات المسلحة والإنفصالية، وأمام استحالة التوافق، أيدت المغرب التدخل العسكري من باب وضع حد للظاهرة وعدم السماح بالتوسع كما قامت بمشاورات لدى مجلس الأمن من أجل إطلاق مبادرة مساعدة المالي ما بعد الحرب.

- الجزائر:

منذ البداية كانت تليح على إعتماد الحل التفاوضي حتى لا تفلت الأمور، وواصلت على هذا المنوال حتى بعد تعقد الأوضاع واحتضنت عدة جوالات للحوار بين المتصارعين في المعارضة المسلحة حركة الأزواد وحركة أنصار الدين، ولم تفشل الجزائر في هذا الطرح لغاية التوقيع على وثيقة مصالحة بين الطرفين.

ورغم إعلان الهيئة الأممية التدخل في المنطقة فإن الجزائر لم تيأس في البحث عن حل للإزمة من باب أخر و هنا إتجهت للضغط على السلطات المالية من أجل بلورة خطة أمنية لاحتواء الأزمة داخليا وبالتالي الاسراع في وضع حد للتدخل الأجنبي، تحاشيا للانتقامات الإرهابية.

ـ تونس:

من الوهلة الاولى إتجهت إلى رفض التدخل العسكري في المنطقة ودعت إلى حل المشكلة إقليميا (اتحاد افريقي)، لكن بصدور قرارات المم المتحدة، لم تجد من سبيل إلا الوقوف إلى جانب الشرعية الدولية مع دعم فتح قنوات بين المعارضة مهما كان شكلها والسلطات المركزية للخروج من المازق.

ـ ليبيا:

يعتبرها الكثير المتسبب الرئيسي في تعقيد الأزمة في المالي، ورغم ذلك فإن السلطات المؤقتة (حكومة ما بعد نظام القذافي) دعت على لسان رئيس الحكومة في يناير 2013، تأييدها إلى وضع حد للتدخل العسكري وحل الأزمة داخليا، قبل أن تطال الأزمة دول الجوار إذا استمرت الاضطرابات.

كما دعت ليبيا دول المغرب إلى تنسيق الجهود للتعاطي مع الأزمة في مجملها، إبتداء من معالجة مشكلة النازحين، تأمين الحدود، مواجهة تهريب الأسلحة وأخيرا مكافحة الإرهاب.

ـ موريتانيا:

تعتبر أكثر دول المتعرضة للمواجهة، ورغم ضعف قدراتها العسكرية للتصدي لأي طارئ، إلا أنها اختارت الموقف المؤيد لمواجهة الإرهاب عسكريا، حتى تستفيد من الاستقرار التام في المنطقة، لأنها الخاسر الاكبر من غلق الحدود، المنطقة الوحيدة التي تسترزق منها القبائل والتجار في البلدين على امتداد التاريخ.

ثالثا: تداعيات الازمة المالية على منطقة المغرب العربي

1ـ التهديد الذي تطلقه الحركات المسلحة على إختلاف توجهاتها لضرب المصالح الفرنسية و مصالح الدول المغاربية المساهمة بشكل أو بأخر في هذه الحرب، يبقى قائم وهذا ما يشكل هاجس في البحث عن أنجع السبل للحيلولة دون وصول الارهابيين إلى أهدافهم.

ـ الجزائر:

(العدو اللذوذ للحركات الإرهابية الاقليمية) تملك حدود مع الساحل مساحتها 1400 كلم عانت كثيرا من ويلات هذا التهديد لمدة تزيد عن 20 سنة، مما يجعل من هذا التهديد حمل جديد سوف يثقل كاهلها في العديد من الجوانب، الزيادة في النفقات

من أجل تأمين الحدود، خاصة بعد تعرضها إلى عملية خطف ل07 دبلوماسيين في مدينة قاو المالية من طرف حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و ضرب القاعدة البترولية تيقنتورين بعين أميناس [7]

كما سوف تتحمل الجزائر لاسباب إنسانية القسط الاكبر من أعباء التكفل النازحين الذين تفيد التقارير أنهم وصلوا إلى أكثر من 25000 نازح، و يحتمل أن تسجل هذه الوضعية زيادة في عدد الفارين من جحيم الحرب إلى 50000 [8]

- في المملكة المغربية:

لم يختلف الوضع في المغرب رغم بعدها عن مسرح الموت إلا أن السلطات على غرار باقي دول المنطقة اتخذت تدابير أمنية تمثلت في تواجدها على الحدود المغربية الموريتانية، كما تم غلق المعبر الحدودي الوحيد بين البلدين، وتعزيز الإجراءات الأمنية في ملاحقة الخلايا النائمة في الداخل، وتعزيز الإجراءات الامنية حول المصالح الأجنبية عبر كافة المملكة.

- تونس:

إفرازات الربيع العربي، أدخلت السلطات التونسية في دوامة لم يستطيعوا الخروج منها إلى بر الإنسان .

نقص الخبرة في تسيير الأزمات الأمنية بعدما تصاعدت الأعمال الإرهابية مقتل المعارض شكري بلعيد، التجنيد لتعزيز جبهات الجهاد في سوريا وشمال مالي وفتح جبهات داخلية للجهاد خاصة في المناطق الحدودية بين القصرين وتبسة)، وما زاد من الأمر تعقيد، كيف ستكون المواجهة يوم العودة .

فالعجز بدأ يظهر اليوم في مواجهة الجماعات التي نشأت في فترة وجيزة في جبال القصرين على الحدود الجزائرية.

بالإضافة إلى مشاكل تهريب الأسلحة من ليبيا ، دعوة أصحاب الفكر الجهادي (ابو عياض، قيادي تونسي في القاعدة) الشعب للثورة على نظام المرزوقي المساند لتدخل أعداء الإسلام وتقتيل المسلحين.

- ليبيا:

سقوط نظام الليبي تسبب في اضطرابات أمنية جد معقدة لا تستطيع الحكم من يكون الخروج منها وبأي ثمن، خاصة بأن الأحقاد بين العشائر والقبائل فيما بينها لها

امتداد تاريخي أهلته الثورة ليعود من جديد لكن في ظل تكونت فيه ميلشيات وتحصلت على أسلحة عجزت إلى يومنا هذا السلطات المركزية على نزعها أو إعادة الأمن في ظل تواجد هذه التكتلات العشائرية.

كما تم اختيرها من طرف الحركات المسلحة أن تكون الملجأ لإعادة ترتيب البيت والتموقع مجدد في صحرائها مع الحدود النيجيرية.

ـ موريتانيا:

تملك حدود شاسعة ومترامية الأطراف مع دول الساحل على مسافة 2400 وتجد الدولة في وقت السلم صعوبات جمة لتأمين حدودها لكن ما تعيشه من معاناة الآلاف من الفارين من جحيم الحرب جعلها في أزمة مالية خانقة، لعدم وجود البنية التحتية لاحتواء هذا المشكل بالإضافة إلى إمكانية دخول الإرهابيين واحتضانهم من طرف الأهالي، نظرا للارتباطات الاجتماعية والعائلية.

فكيف لدولة عاجزة ماليا على التسيير اليومي لحياة بسيطة، أن تحشد أموال طائلة لتطوير قدراتها الدفاعية لحماية حدودها، وهو ما أثر كذلك على حركية التجارة بين البلدين، الناشطة كثيرا وهذا ما سوف يدعم جماعات التهريب.

إذا فالتأثير الأمني وهاجس التهديد يشكل نقطة التلاقي بين كل دول المغرب العربي، كما أن إطالة عمر التواجد الفرنسي سوف يرهق كثير خاصة كاهل الجزائر المستهدف الدول من هذه الأزمة سواء من الداخل او الخارج.

2ـ تدخل فرنسا يعتبره الكثير بعودة القوة الاستعمارية التي يرفضها الشعب من ناحية المبدأ نظرا لما خلفته التجربة السابقة من لقهر والتخلف و ما تسببت فيه الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل الحارس الأمني للدول الغربية حاليا من فقر وتهميش و هذا بدوره يقلق حكومات الدول المعنية، و يحملها مشقة الاجتهاد لحماية المصالح الغربية.

3ـ زيادة النفقات لتطوير قدرات الدفاع و حماية الحدود لمواجهة التهديد سوف ترفق ميزانية الدول، في المقابل تشهد إقتصاديات الدول تراجعا كبير في المداخيل، خاصة في الدول التي تعتمد على السياحة كمصدر للعملة (تونس، المغرب)، كما تراجعت لاستثمارات الأجنبية لأسباب أمنية و هذا بدوره أدى إلى تفشي البطالة.

رابعا: الاقتراحات

في ظل هذه الأوضاع المتردية، فإن الكثير من الملاحظين يرون أن الأزمة في المالي، إذا لم تحل بتصور شامل، فإنها يمكن أن تجعل من المنطقة أفغانستان جديدة، لأن شساعة المنطقة وعدم قدرات الدول للتكيف مع هذا التهديد، سوف ينزع من فكر الإرهابيين مسألة الحدود للتنقل والنشاط بين دول الساحل والدول المغاربية بكل حرية و عليه، يجب فعل ما يلي:

1ـ حان الوقت لدول الجوار أخذ هذا الخطر مأخذ الجد، لبعث التنمية من أساس يعيد الأمل الضائع للنفوس، وتكريس الثقة بين الأطراف المتناحرة في السلطة، لان مثل هذه المبادرة سوف يسهم في الابواب أمام الاطراف الاجنبية التي تتباهى في قدرتها في لعب الدور المحوري لحل الأزمة.

2ـ مساهمة كل من يهمه الامر في دراسة خلفيات الصراع الدائر داخل الأطراف الفاعلة في مالي بنل موضوعية، لمعرفة درجة خطورته على دولة المالي ككيان قبل أن ينقل بثقله على السلم الإقليمي والعالمي.

3ـ وضع إستراتيجية شاملة لمواجهة الارهاب و الانفاصليين و القضاء على مسببات الازمة على أن يكون الطرف المالي هو المحور الأساسي، كما يجب أن تكون المساعدات الخارجية في إطار المواثيق الدولية التي تليح على تعزيز و توثيق التعاون في مثل هذه الاوضاع بعيدا عن كل الحسابات الاستعمارية.

4ـ نشر قوات أممية كبديل مؤقت، لغاية عودة الأمور إلى نصابها في دولة المالي(إجراء انتخابات رئاسية وتنصيب الهياكل المسيرة)، لأن مثل هذه القوات سوف تعمل على مساعدة القوات المحلية لبسط نفوذها وتطوير قدراتها كما ستهيأ الظروف الملائمة لترسيم الديمقراطية وتنظيم انتخابات.

5ـ خطورة التهديد تقتضي من الدول المعنية الرد السريع وذلك بالتعاون وتنسيق الجهود في جميع المجالات، سواء في إطار التكتلات الموجودة (مجموعة دول إفريقيا الغربية) أو في إطار (لجنة قيادة الأركان التي تم تنصيبها مؤخرا في تمنراست في2010.04.21 بين (دول الجوار) النيجر، مالي، موريتانيا والجزائر البلد المغاربي الوحيد المعرض لتأثيرات الساحل.

هذه الإستراتيجية (الصلح والمصالحة) التي تمسكت بها الجزائر، وتحاول تحسيس الآخرين على أن أمن الساحل يتقرر بين دول الساحل منهم وإليهم، لأن الدول إذا

بقيت ضعيفة فإنها لن تستطيع التحكم في الوضع حتى ولو تحصلت على مساعدات من أكبر الدول، لأن التفاوض في الأساس يأتي من مركز قوة.

6ـ متى تأكد تموقع الجماعات الإرهابية الفارة من شمال مالي إلى الصحراء الليبية حسب ما جاء في تصريح وزير جارجية النيجر لجريدة رويترز، فإن هذا الأمر من شأنه أن يطرح ملف الأمن من جديد على طاولة النقاش بين الدول المغاربية لمراجعة مواقفهم قبل فوات الأوان والإسراع في وضع مقاربة أمنية مشتركة وشاملة.

مثل هذه الحلول سوف تضع الجميع أمام أمر واقع، للإسراع في وضع للتدخل الاجنبي لان تواجد القوات الفرنسية في المنطقة دون تحقيق الهذف المطلوب، سوف يقوي من وحشية المسلحين ويطيل من أعمارهم [9] ، لان مثل هذه الحركات (القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي) التي تتمتع بكثير من التسهيلات التنقل، و لها من القدرات المالية والبشرية لاعادة بناء تنظيم جديد وأمام ضعف الدول و شساعة المنطقة الصحراوية، لا يمكن أن يتعامل معها وفق نظرية أو إستراتيجية القوة الصلبة_(التي تعتمد على الحل الأمني والتدخل المباشر)، وإنما يجب التوجه نحو تطبيق نظرية القوة الناعمة أي الحل الذي يتراوح بين التدخل العسكري والحلول السلمية للقضاء على منابع الإرهاب.

الخاتمـــة :

بعد الدراسة لمختلف الجوانب المتسببة في الاضطرابات الامنية الحاضرة في الساحة (تأزم الوضع في تونس وليبيا والساحل الصحراوي والتدخل الأجنبي في شمال مالي)، إستنتجنا أنه لا توجد منطقة في المغرب العربي في مـأمن من الارهاب، بالأمس الجزائر والمغرب وموريتانيا و اليوم تونس وليبيا، و إذا أضفنا التهديدات اليومية للجريمة المنظمة، فهذا يعني أن المغرب العربي الكبير أصبح محاصر من طرف الإرهاب و يحاول أعدائه أن يوسعوا هذه التفرقة حتى لا تتوحد الصفوف و يحرم شعوب المنطقة من حقها في الوحدة، و عليه فإننا نوصي بما يلي:

أن المشكلات أمنية المطروحة في المنطقة تتطلب علاج و حل جذري وسريع لصد كل المحاولات للنيل من استقرار المنطقة، و لن يتحقق ذلك إلا في إطارمقاربة قانونية مشتركة و موحدة .

الهوامـــــش :

1 - Mehdi taje : "Vulnérabilité et facteurs d'insécurité au sahel », club du sahel et de l'Afrique de l'Ouest, CSAO, n 01 Aout 2010.

2 - توفيق المديني، "الربيع العربي واليقظة العنيفة لمنطقة الساحل الإفريقي"، يوليو2012

3- د.جفال عمار "**القاعدة من شعار الجهاد وإلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي**"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مؤتمر القاهرة 2008.10.21.

4- ولفرام لاشير، " الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء"، مركز كارنيغي للسلام العالمي، الشرق الاوسط، 2013.09.13

5- أ.د. برقوق محند، "**الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية**"، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الشعب 06،01، 2008، العدد 1.

6- بيان صدر بتاريخ 17 مارس 2013، حيث إعتبرت فيه القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أن الحرب في مالي هي "حرب صليبية" ضد المسلمين، ودعت فيه "شباب شمال إفريقيا لمحاربة العلمانيين في بلدهم وشنّ الجهاد في مالي.. وصدّ هجمة فرنسا الصليبية ودحر عملائها في =المنطقة."، للتوضيح انظر دراسة أعدها إدريس لكريني، مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات في المغرب، معهد العربية للدراسات 2013.04.07 .

* La France *"prend au sérieux"* les menaces d'Al-Qaida au Maghreb islamique (AQMI), a déclaré mardi 7 mai le président François Hollande, soulignant que malgré les pertes *"considérables"* infligées à cette organisation au Mali, *"la menace terroriste n'a pas disparu", pour plus d'informations, voir le monde.fr du* 07.05.2013.

7- د.يحي الزوبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل:منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، المدرسة العليا للتجارة، 2012.11.28.

8- د.عمر فرحاتي، " أثر التهديدات الأمنية الجوية في الساحل على لأمن في المغرب العربي"، جامعة بسكرة، 2013.3.11

9- جاء في دراسة للدكتور عمر فرحاتي، حول التهديدات الامنية لمنطقة الساحل و أثارها على منطقة المغرب العربي، أن مؤسسة RAND الأمريكية في دراسة بعنوان "كيف تنتهي الجماعات الإرهابية، خلصت فيها من خلال مؤشرات رقمية، أن المتغير في السياسات الغير عنيفة للجماعات وصل إلى حد 40 % من أسباب النهاية في حين لم ينل التدخل العسكري إلا 7% من النجاح.